كلمة معالى الدكتور أحمد محمد علي

رئيس البنك الاسلامي للتنمية

فى المؤتمر السادس لوزراء الأوقاف والشؤون الاسلامية بجاكرتا

من 29 اكتوبر الى 1 نوفمبر 1997

إنه ليسرني غاية السرور ويشرفني ان اتحدث اليكم في هذا المؤتمر الهام، والأمة الاسلامية تخطو نحو قرن جديد وآمال عريضة، يحدوها الأمل والعزم الأكيد لتحقيق تقدم المجتمع المسلم وتنميته وهو المجمتع الذي منحه الله سبحانه وتعالى الموارد والامكانات الواسعة والمتعددة.

في البداية أود ان أتقدم بالشكر الجزيل لفخامة الرئيس الحاج محمد سوهارتو وحكومة اندونيسيا وشعبها الكريم لاستضافتها هذا المؤتمر المبجل.

كما أتوجه بالشكر لأخي معالى وزير الشؤون الدينية الدكتور ترمذي طاهر، على دعوته لي للحديث اليكم في موضوع احسب أن له اهمية خاصة ضمن اعمال هذا المؤتمر وهو دور الاوقاف في التخفيف من مشكلة الفقر ورفع مستوى شعوب أمتنا في القرن الواحد والعشرين.

يعد نظام الاوقاف الذي وضع الاسلام أسسه وقواعده من الانظمة المهمة التى ساعدت فى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى يواجهها المجتمع المسلم، كما اسهم هذا النظام في تغيير نوعية الحياة وتحسينها بإشاعة التكافل والبر والاحسان، يقول الرسول الكريم عليه افضل الصلاة والتسليم "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له" وهو عليه الصلاة والسلام يدعو بذلك الى خلود الخير المتصل

وبقاء البر المستديم وهذا من أهم دعائم المجتمع الفاضل والمثالي، به تتحقق سعادة البشر ويتم تقدمه.

إن الاوقاف حقا دوام لعمل البر والخير المستمر، التى تبقى ثمرته وتدوم منفعته الى يوم الدين، وقد عبر الرسول صلى الله عليه وسلم بالصدقة الجارية عن هذا النظام العظيم الذي اسهم طوال تاريخ المسلمين، مساهمة فعالة في تأمين الصحة والتعليم والري وإنشاء المشروعات وصيانتها وغير ذلك من حاجات العباد.

وهذا النظام قادر بعون الله تعالى وتوفيقه، على الاسهام في رفع مستوى معيشة شعوب أمتنا، وتنمية مواردها البشرية ومقاومة آفات العصر من فقر وجهل ومرض، وهي التى ما تزال تعاني منها المجتمعات الانسانية في بقاع شتى في القرن الواحد والعشرين.

ولقد ازدهرت المؤسسة الوقفية في التاريخ الاسلامي أيما ازدهار، وشملت جوانب عديدة أهمها ما يتعلق بالتخفيف من الفقر كإقامة البيوت الخاصة للفقراء، وتوفير السقايات في الطرقات العامة، وبناء المطاعم الشعبية للفقراء والمساكين، ومنها ما يتعلق بمحاربة الجهل ونشر العلم كإقامة المدارس ودور ايواء الطلاب والمدرسين وتوفير الكتب والى غير ذلك، حتى إن أحد علماء الاندلس دعا التلاميذ والطلاب الى الرحلة الى المشرق لكثرة ما توفر فيه من مدارس ومعاهد في اطار مؤسسة الوقف. وكان منها أيضا ما يهدف الى القضاء على الامراض كإنشاء المستشفيات ودور العلاج ومدارس الطب ومكتباته.

إن أهمية إعادة الدور المهم لمؤسسة الاوقاف في هذا الوقت بالذات، ونحن على أعتاب قرن قادم من حياة البشرية على الارض، وأمتنا الاسلامية

تعانى من كثير من مظاهر الفقر والجهل والمرض في انحاء شتى من البلاد الاسلامية، هذه الأهمية تدعونا الى العمل الجاد، والى بذل جهود حثيثة في كافة القطاعات، لأن الخير وحب البر متأصلان في أمتنا، وإن تنظيم هذا البر وتوجيهه لتحقيق أهدافه ليعد من أهم مسؤولياتنا التاريخية، ولا أتردد لحظة في القول إننا بعون الله وتوفيقه قادرون على اداء الواجب والقيام بما يمليه علينا ديننا ومسؤولياتنا تجاه أمتنا.

وإن مؤسستكم، البنك الاسلامي للتنمية، لتضع كل امكاناتها للمساهمة معكم في اداء الواجب المنوط بنا جميعا لإعادة المؤسسة الوقفية الى دورها وعملها الذي دون شك سوف يكون معينا للجهود التى تبذلها حكومات الدول الاسلامية في التخفيف من الفقر والقضاء على الجهل والمرض.

إن ادارة الاوقاف قد مرت بمراحل متعددة وقد ادركت الدول الاسلامية أهمية التطوير والتحديث في هذا المجال، فأنشأت كثيرا من التنظيمات الادارية الحديثة ومنحت ادارات الأوقاف الصلاحيات التى تخولها بأداء واجباتها، وفي كل الاحوال فإن المزيد من التطوير والتجاوب مع متطلبات العصر، يبقى مطلبا دائما متجددا ما تجدد الناس والزمن والأنظمة.

وإن منح المزيد من الاستقلال الاداري والمالي لمؤسسات الأوقاف في اطار الاشراف والمراقبة الحكومية الدقيقة سيكون له اثر هام في تطوير دور الاوقاف. ولا شك أن هذه المسألة تحتاج الى مزيد من الدراسة والبحث.

إن الفقه السلامي غني كل الغنى، بالصور والوسائل التى يمكن ان تستعمل لاستثمار ممتلكات الاوقاف وتطويرها لكي تكون منتجة، ومن ثم تمكننا من تحقيق الاهداف التى أوقفت من اجلها تلك الممتلكات.

وإن سجل الاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية المعاصرة حافل بما يعنى عن السرد. وقد قام البنك الاسلامي للتنمية بجهود واضحة في هذا الاطار، ويولى المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك، هذه المسئلة أهمية بالغة.

ولقد استطاعت المؤسسات المالية الاسلامية تطوير بعض الادوات المالية، ووسائل التمويل كالاستصناع، والمشاركة المتناقصة، والايجار التمويلي وغير ذلك مما يوفر العديد من الصور الممكن تطبيقها، وإن هناك كثيرا مما ينبغي عمله في هذا الاطار.

لقد ورثت معظم شعوبنا الاسلامية من اسلافها ثروات هائلة عظيمة من الاموال الموقوفة على اعمال البر والخدمات الاجتماعية الاساسية، وأنواعا عديدة من المشروعات الإنمائية. وإن كثيرا من هذه الاموال قائمة في مواقع مهمة جدا في مدننا الرئيسية. كما أن بعض هذه الاموال وللأسف الشديد قد حول استعمالها الى اغراض اخرى وبعضها الآخر قد ضاع مع التغيرات التى حدثت عبر مئات السنين. ودون ريب، فإن هذه الاموال الموقوفة كفيلة بأن تساعد في التخفيف من الفقر وفي رفع مستوى المعيشة وتشغيل العمال وغير ذلك من أغراض البر والخير.

وإنني أستأذنكم هنا بتقديم اقتراح لاجتماعكم الموقر بخطة عمل في هذا الاطار مما يمكن للبنك الاسلامي للتنمية ان يسهم في تحقيقه :

أولا : تقنين الانظمة وتوثيق الممتلكات وإحصاؤها:

إن البنك الاسلامي للتنمية يرى ان تقنين الانظمة وتوثيق الممتلكات واحصاءها من الاهمية بمكان، فإن الاطار القانوني لمؤسسة الوقف هو الخطوة الاولى التى يجب على وزارات الاوقاف والشؤون الاسلامية القيام بها لوضع المسار

الصحيح للعمل الجاد. وأول ما يجب ان تقوم به هذه الاطر الجديدة، هو احصاء وتوثيق الممتلكات الوقفية وإن البنك الاسلامي للتنمية، على استعداد تام لتقديم الدعم الفني اللازم من خلال برنامج التعاون الفني في البنك، وهو احد البرامج المهمة التى تقدم الخبرات وتمول الدراسات الفنية.

ثانيا : تثمير وتنمية الاوقاف الحالية :

من الواضح لدى المهتمين بقضايا الاوقاف ان كثيرا من الممتلكات الوقفية في حال متردية لا يمكنها ان تدر ايرادا ينفق على مصارف هذه الاوقاف، مما يحتم تنميتها وتثميرها لكي تصبح منتجة للدخل والافقدت دورها في المجتمع. لذلك فمن الواجب ان تتضافر جهود المؤسسات المالية الاسلامية، ومن ضمنها البنك الاسلامي للتنمية، لتدبير التمويل اللازم لتثمير هذه الممتلكات. وقد يحتاج هذا الامر الى البلايين من الدنانير الاسلامية، ولكن اذا تضافرت الجهود ووضعت خطط وبرامج مناسبة فإنه يمكن التغلب على مشاكل التمويل في فترة زمنية مناسبة. ولا يخفى عليكم أثر ذلك على مستوى المعيشة والتخفيف من البطالة والفقر والعوز والجهل.

وإن قيام المؤسسات المالية الاسلامية بهذا الواجب المهم يحتاج بلا شك الى تعاون الجهات الادارية المختصة بالاوقاف في الدول الاسلامية لتسهيل مهمتها. وهذا الامر يحتاج ايضا الى وضع خطة عمل مستوعبة للمشاكل القائمة ومستهدفة لتنظيم العلاقات.

وإن البنك الاسلامي للتنمية على استعداد تام لتنظيم اجتماع عمل بين الجهات التمويلية الاسلامية ووزارات الاوقاف واداراتها في الدول الاسلامية،

في اقرب فرصة ممكنة، للتباحث في افضل وانجع السبل الملائمة لتثمير ممتلكات الاوقاف.

ثالثا : إنشاء بنوك الودائع الوقفية.

إن انشاء بنوك متخصصة في كل دولة لتجميع المدخرات واستثمارها في المؤسسات الوقفية يعد خطوة مهمة لتأطير التدفقات المالية لاموال الاوقاف وتنظيمها وتوجيهها لخدمة الاوقاف ذاتها ودعم التعاون معها. واذا كان النجاح الباهر قد تحقق لمؤسسة مصرفية لشؤون الحج في ماليزيا وهي تابونج حاجي، التى فازت قبل بضع سنوات بجائزة البنك الاسلامي للتنمية في مجال العمل المصرفي الاسلامي، فإنني لواثق ان نجاحا مماثلا ينتظر مؤسسات مصرفية لشؤون الاوقاف بإذن الله تعالى.

رابعا : دعم انشاء الصناديق الوقفية.

إن المنهج الحديث الذي اختطته بعض مؤسسات الوقف كالامانة العامة للاوقاف في دولة الكويت، والخاص بإنشاء الصناديق الوقفية المتخصصة لهو منهج متميز يربط المجتمع بمؤسسة الوقف، ويشجعه على التبرع لأعمال البر والاحسان. وحبذا لو ان جميع مؤسسات الاوقاف تقوم بدراسة التجربة الكويتية والاستفادة منها.

إن عملا جليلا ينتظرنا جميعا فلنشمر عن سواعدنا ولنجمع قوانا لنعمل متعاونين متكاتفين لخوض غماره. وأدعو الله عز وجل ان يكلل جهودكم الحثيثة لخدمة قضايا الامة الاسلامية ورفع شأنها بكل التوفيق والعون والسداد.